

المستجدات الاقتصادية

الصادرة عن وحدة الرصد والدراسات الاقتصادية في
مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

مارس 2026

المستجـدات الاقتصادية

وحدة الرصد والدراسات الاقتصادية بمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

مارس 2026م

المحتويات

- 3 مقدمة
- 4 تحليل المشهد الاقتصادي
- 7..... إستشراف المستقبل
- 8 أبرز الأخبار والمؤشرات
- 1- إجراءات مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية والبنك المركزي
اليمني والمستجدات ذات الصلة 9
- 2- المستجدات المتعلقة ببيئة الأعمال والقطاع الخاص اليمني ... 12
- 3- أخبار ذات طابع إنساني وتنموي واقتصادي 13
- 4- متوسط أسعار الصرف في عدن وصنعاء..... 16
- 5- أسعار السلع الغذائية واتجاهات السوق 17
- 6- متوسط أسعار الوقود والغاز المنزلي 18

مقدمة

تصدر هذه النشرة الاقتصادية الشهرية عن مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي لرصد أبرز التطورات الاقتصادية في اليمن وتحليل العوامل السياسية والإدارية المؤثرة على مسار الاقتصاد وانعكاساتها على معيشة المواطنين. وتتابع النشرة بصورة منتظمة أهم الأخبار والمؤشرات المالية والنقدية، وعلى رأسها تحركات أسعار الصرف والقرارات المصرفية والحكومية ذات الصلة، إلى جانب مستجدات القطاع الخاص والانتهاكات التي يتعرض لها.

كما تقدم قراءة تحليلية مهنية تربط المؤشرات بسياقاتها المختلفة، اعتمادًا على رصد وتوثيق دوري، بهدف توفير صورة دقيقة وموضوعية تشكل مرجعًا للباحثين وصنّاع القرار والمهتمين بالشأن الاقتصادي.

1 تحليل المشهد الاقتصادي في شهر مارس 2026

اتسم المشهد الاقتصادي في اليمن خلال مارس 2026 بحالة من التحسن النسبي الهش، مدفوعة بجملة من التطورات السياسية والإدارية التي عززت مؤقتاً منسوب التوقعات الإيجابية، وفي مقدمتها إقرار الموازنة العامة للدولة، وإعلان برنامج عمل الحكومة، وعودة الحكومة إلى ممارسة حضور أكثر انتظاماً من داخل البلاد، بالتوازي مع تحركات لإعادة ضبط المشهد الأمني والعسكري في العاصمة المؤقتة عدن وبعض المحافظات الواقعة ضمن نفوذ الحكومة المعترف بها دولياً بإشراف سعودي مباشر.

ومع ذلك، فإن هذا التحسن ظل محكوماً بجملة من القيود البنيوية التي تحدّ من قدرته على التحول إلى مسار استقرار اقتصادي مستدام. فالحكومة لا تزال تعمل في بيئة مؤسسية هشة، مثقلة بتراكمات سنوات من الانقسام، وضعف الانضباط المالي، وتآكل القاعدة الإيرادية، وتعدد مراكز النفوذ على الموارد العامة. كما أن أي تحسن سياسي أو أمني، ما لم يترجم سريعاً إلى إصلاحات فعلية في إدارة الموارد العامة والسياسة النقدية والخدمات الأساسية، سيظل عرضة للتآكل والانكفاء.

إقرار الموازنة العامة وبرنامج عمل الحكومة وفر غطاءً سياسياً وإدارياً مهماً لإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام، وإرسال إشارة إيجابية إلى الأسواق والمانحين والشركاء الإقليميين والدوليين بأن الحكومة تحاول استعادة حد أدنى من الفاعلية المؤسسية، لذا فقد شهدت عدن زيارات مكثفة لكافة ممثلي الدول والمنظمات الدولية المانحة. لكن فعالية هذا التطور ستظل مرتبطة بمدى قدرة الحكومة على الانتقال من مرحلة الإعلان السياسي إلى مرحلة التنفيذ العملي، لا سيما في ملفات تحصيل الإيرادات، وضبط الإنفاق، والرقابة على المؤسسات الإيرادية، وتحسين انتظام صرف الرواتب، وتخفيف اختناقات الكهرباء والطاقة.

وفي هذا السياق، لا يمكن فصل المشهد الاقتصادي في مارس عن الحراك الدبلوماسي الدولي في عدن، والذي يعكس اهتماماً خارجياً متزايداً بإسناد الحكومة الحالية وإعادة بناء مركز ثقل مؤسسي لها داخل البلاد. إلا أن هذا الزخم، على أهميته، لا يمثل في حد ذاته ضماناً للاستقرار، لأن تجارب السنوات الماضية - الدعم الدولي أثناء الحوار الوطني - أظهرت أن الدعم الخارجي يفقد أثره سريعاً حين لا يقترن بإصلاحات داخلية حقيقية، أو حين يُستهلك في إدارة التوازنات السياسية قصيرة الأجل بدلاً من بناء مؤسسات قادرة على فرض الانضباط المالي والإداري.

وعلى المستوى المالي، ما تزال الحكومة تواجه اختلالاً حاداً بين الموارد والالتزامات، إذ تشير التقديرات الواردة في النشرة إلى أن الإيرادات العامة لا تغطي سوى نحو ثلث النفقات، وهو ما يعكس عجزاً هيكلياً عميقاً في المالية العامة. ولا يقتصر هذا العجز على محدودية الإيرادات فحسب، بل يتصل أيضاً بضعف كفاءة التحصيل، وتشتت الأوعية الإيرادية، واستمرار التسرب المالي، وتعدد مسارات الجبايات خارج الأطر المؤسسية، فضلاً عن الأعباء المرتفعة للإنفاق الجاري، وفي مقدمته بند الرواتب والطاقة والخدمات الأساسية.

أما على المستوى النقدي، فقد برزت خلال مارس أزمة السيولة بالعملة المحلية بوصفها أحد أخطر المؤشرات على عمق الاختلال في الإدارة النقدية والمالية. فشح السيولة في الأسواق والمصارف لا يعني فقط نقصاً مادياً في النقد المتداول، بل يعكس خللاً أوسع في إدارة الكتلة النقدية، وضعفاً في التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية، وتراجعاً مستمراً في ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي. وقد أدى ذلك إلى اتساع الاعتماد على النقد خارج القطاع المصرفي، وإلى لجوء بعض المتعاملين إلى الريال السعودي كوسيط تداول، بما يشير إلى مظاهر إحلال نقدي غير رسمي في بعض الأسواق المحلية.

وتزداد خطورة هذه الأزمة في ظل بيئة يتداخل فيها العامل المؤسسي مع السلوك المضاربي. إذ وفرت فترات النشاط الاقتصادي المصاحبة لشهر رمضان وإجازة العيد هامشاً أكبر للمضاربين لاستغلال اضطراب السوق، ودفع المواطنين إلى بيع العملة المحلية بأقل من السعر الذي حاول البنك المركزي تثبيته. ويكشف ذلك محدودية فاعلية أدوات البنك المركزي في ظل ضيق هوامش المناورة النقدية، وغياب الثقة الكافية، واستمرار هيمنة العوامل غير الرسمية على جزء مهم من حركة السوق.

وإلى جانب هذه التحديات الداخلية، ظل الاقتصاد اليمني خلال مارس عرضة لتأثيرات خارجية ضاغطة، خصوصاً ما يتعلق بالتوترات الإقليمية وانعكاساتها على تكاليف الشحن والتأمين وأسعار السلع المستوردة، في اقتصاد يعتمد على الخارج في أكثر من 90% من احتياجاته السلعية. وقد انعكس ذلك على توقعات الأسعار، وزاد من حساسية السوق لأي اضطرابات في خطوط الإمداد أو رسوم إضافية مفروضة على الواردات، بما يضاعف من الأعباء على القطاع الخاص والمستهلكين في آن واحد.

وفيما يتصل ببيئة الأعمال، أظهرت تطورات مارس استمرار التباين بين الخطاب الرسمي الداعي إلى الشراكة مع القطاع الخاص، وبين الواقع العملي الذي ما يزال يرزح تحت ضغوط الجبايات غير القانونية، وضعف اليقين التنظيمي، واختلالات السوق، وارتفاع كلفة التشغيل والنقل والاستيراد. صحيح أن الحكومة أبدت خلال الشهر إشارات إيجابية تجاه القطاع الخاص، سواء عبر الحديث عن تحسين بيئة الاستثمار أو إعداد سياسة لتنمية الصادرات، إلا أن فعالية هذه التوجهات ستظل رهينة بقدرة الدولة على تقليص الكلفة غير الرسمية للأعمال، وضمان استقرار البيئة التنظيمية والأمنية، وتوحيد مسارات الإيرادات والرسوم، وحماية رجال الأعمال من الانتهاكات والمخاطر الأمنية.

وفي مناطق سيطرة جماعة الحوثي، لا يبدو المشهد الاقتصادي أفضل حالاً، وإن اختلفت بعض مظاهره. فهناك أيضاً أزمة سيولة مزمنة، وانكماش اقتصادي ممتد، وتشوهات بنيوية في الأسواق، وارتفاع مستمر في الأسعار قياساً بقدرة السكان الشرائية. ورغم استمرار تدفق نسبة معتبرة من تحويلات المغتربين إلى تلك المناطق، فإنها لم تكن كافية لتعويض آثار الركود، وتآكل الدخل، وتراجع الأنشطة التجارية، وانخفاض قدرة القطاع الخاص على الاستمرار في تقديم مبادرات اجتماعية أو موسمية كما كان في السابق.

وعليه، يمكن القول إن المشهد الاقتصادي خلال مارس 2026 أظهر فرصة محدودة لتحسين الاتجاه العام، لكنه لم يقدم بعد مؤشرات كافية على تحول هيكلي مستدام. فالتفاؤل القائم يستند أساساً إلى متغيرات سياسية وإدارية داعمة، لكنه يصطدم بواقع اقتصادي مثقل بعجز مالي مزمن، واختلالات نقدية عميقة، وضعف مؤسسي، وتدهور إنساني متواصل. ومن ثم، فإن اختبار المرحلة المقبلة لن يكون في كثافة النشاط السياسي أو الدبلوماسي، بل في قدرة الحكومة على ترجمة هذا الزخم إلى نتائج ملموسة في الإيرادات، والسيولة، وسعر الصرف، والخدمات، وثقة السوق.

ظل مسار الاقتصاد اليمني خلال الأشهر المقبلة شديد الارتباط بالتطورات السياسية والأمنية والعسكرية، نظرًا لهشاشة البنية الاقتصادية واعتمادها الكبير على التمويل الخارجي والواردات والتحويلات. كما أن ضعف المؤسسات الاقتصادية الرسمية، وتراجع الإيرادات الذاتية، والانقسام المستمر في إدارة الموارد، يجعل أي تحسن اقتصادي محتمل رهينًا بجملة من الشروط غير الاقتصادية في ظاهرها، لكنها حاسمة في أثرها على الاستقرار المالي والنقدي. وانطلاقًا من المعطيات الراهنة، يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات رئيسية لمسار الاقتصاد خلال الفترة المقبلة:

1. أولاً: السيناريو الإيجابي : الاستقرار الهش القابل للتحسن

يفترض هذا السيناريو استمرار الزخم السياسي والإداري الداعم للحكومة، مع المضي في خطوات أكثر جدية نحو تثبيت حضورها داخل البلاد، وتحسين مستوى التنسيق بين مؤسساتها، واستمرار الدعم السعودي المباشر للموازنة العامة، ولا سيما في تغطية جزء من فاتورة الرواتب واحتياجات الطاقة، إلى جانب احتواء نسبي للتوترات الإقليمية بما يحد من الضغوط على التجارة الخارجية وسلاسل الإمداد، والأهم من ذلك المضي بوتيرة سريعة في توحيد الأجهزة الأمنية والعسكرية تحت قيادة موحدة وعلى أسس مهنية ووطنية.

وفي ظل هذا السيناريو، يمكن أن يتحقق تحسن نسبي في استقرار سعر الصرف، وتراجع جزئي في حدة أزمة السيولة، وتحسن محدود في انتظام الإنفاق العام والخدمات الأساسية، خصوصًا إذا تمكنت الحكومة من تنفيذ إجراءات عملية في تحصيل الإيرادات، وإخضاع المؤسسات الإيرادية للبنك المركزي ووزارة المالية، وتقليص مساحات التسرب والفساد. غير أن هذا السيناريو يظل غير قابل للتحقق ما لم يترافق مع إصلاحات مؤسسية حقيقية، لأن الاعتماد المفرط على الدعم الخارجي دون توسيع القاعدة الإيرادية المحلية سيؤدي إلى الاستقرار في نطاقه المؤقت والهش، لا المستدام.

مؤشرات تحقق هذا السيناريو:

- . انتظام أكبر في صرف الرواتب
- . تحسن قدرة البنك المركزي على إدارة السيولة
- . توسيع توريد الإيرادات إلى الحسابات الرسمية
- . انخفاض نسبي في تقلبات سعر الصرف
- . تراجع الجبايات غير القانونية وتحسن بيئة الأعمال في عدن والمحافظات الرئيسية.

2. ثانيًا: السيناريو الحذر : سياسة الاحتواء دون إصلاح

يفترض هذا السيناريو بقاء الحكومة في حالة حضور سياسي وإداري محدود، مع استمرار الدعم الخارجي بالحد الأدنى الكافي لمنع الانهيار، لكن دون حدوث اختراق مؤسسي فعلي في ملفات الأمن والإيرادات والحوكمة الاقتصادية. وفي هذا الوضع، تستمر الحكومة في إدارة الأزمات اليومية بدلاً من معالجة أسبابها الهيكلية، وتظل المؤسسات الرسمية عاجزة عن فرض سيطرتها الكاملة على الموارد العامة أو توحيد القرار الاقتصادي، فيما تظل سلطة القرار الحقيقية خارج الأطر المؤسسية الرسمية.

ووفق هذا السيناريو، سيستمر الاقتصاد في حالة من الاستقرار الشكلي، لا انهيار شامل، ولا تعاف فعلي. وقد ينعكس ذلك في صورة تقلبات دورية في سعر الصرف، واستمرار أزمة السيولة بدرجات متفاوتة، وبقاء الضغط على الأسعار، واستمرار تآكل الثقة بالقطاع المصرفي، مع بقاء القطاع الخاص في وضع دفاعي يركز على البقاء أكثر من التوسع والاستثمار. وهو سيناريو مرجح إذا استمرت الترتيبات السياسية والأمنية خارج الإطار المؤسسي الرسمي، أو إذا بقيت القرارات الحكومية غير مصحوبة بقدرة تنفيذية فعلية على الأرض.

المؤشرات على تحقق هذا السيناريو:

- . استمرار الفجوة بين الإعلان والتنفيذ في الواقع.
- . بقاء أزمة السيولة دون حل جذري
- . ضعف التحسن في الإيرادات العامة واستمرار الاعتماد على الدعم الخارجي.
- . استمرار الشكاوى من الجبايات والرسوم غير الرسمية
- . ثبات نسبي هش في سعر الصرف يعقبه اضطراب متكرر

3. ثالثاً: السيناريو المتشائم : عودة الضغوط المركبة

يفترض هذا السيناريو تعرض الاقتصاد اليمني لصدمة مزدوجة أو متعددة المصادر، سواء عبر تجدد التصعيد الإقليمي بصورة أشد، أو انخراط جماعة الحوثي بصورة أوسع في المواجهات العسكرية الإقليمية، أو تراجع مستوى الدعم السعودي والدولي، أو تعثر مسار ضبط الأوضاع في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة وعودتها إلى ما قبل ديسمبر 2025م.

وفي هذه الحالة، ستتعرض المالية العامة لمزيد من الضغط، وسترتفع احتمالات اضطراب الواردات وتكاليف الشحن والتأمين، كما قد تتسع اختلالات السوق المحلية، ويتجدد الضغط على سعر الصرف والسيولة والأسعار. وسيكون القطاع الخاص من أكثر المتضررين بفعل تزايد كلفة التشغيل وتراجع الطلب وارتفاع المخاطر، في حين ستتفاقم الأوضاع الإنسانية نتيجة اتساع فجوة التمويل وتآكل القدرة الشرائية للأسر.

ولا يقتصر خطر هذا السيناريو على التدهور الاقتصادي المباشر، بل يمتد إلى احتمال تآكل ما تبقى من الثقة في قدرة الحكومة على إدارة الملف الاقتصادي، بما يعيد إنتاج موجات احتجاج وتوتر اجتماعي في بعض المناطق.

المؤشرات على تحقق هذا السيناريو:

- . تجدد التصعيد الإقليمي وتأثيره على الملاحة والتأمين
- . تراجع الدعم الخارجي أو تأخره
- . تصاعد في حدة الاحتجاجات والاضطرابات الأمنية في المحافظات
- . اتساع المضاربة على العملة
- . تفاقم أزمة الوقود والكهرباء
- . زيادة الجبايات غير القانونية وتراجع النشاط التجاري

يقف الاقتصاد اليمني أمام اختبار القدرة على تحويل حالة الاستقرار النسبية إلى استقرار اقتصادي مؤسسي. لاسيما وأن المشكلة لم تعد في ضعف الموارد فقط، بل في مشكلات أكثر تعقيداً سياسية وأمنية وإدارية، وإذا لم تتمكن الحكومة من استثمار الزخم الحالي في إصلاحات ملموسة تمس الإيرادات والسيولة والحوكمة وبيئة الأعمال، فإن نافذة الأمل قد تنغلق سريعاً، ويعود الاقتصاد إلى الدوران داخل حلقة الهشاشة ذاتها.

1. إجراءات مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية والبنك المركزي اليمني والمستجدات ذات الصلة:

مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية ومؤسساتها:

أقرت الحكومة اليمنية « المعترف بها دولياً » مشروع الموازنة العامة لعام 2026 وبرنامج عمل الحكومة وأولوياتها، مع استكمال الإجراءات القانونية وتكليف وزارة المالية بإعادة ترتيب الإنفاق ومعالجة الفروقات للحد من العجز، وتضمن البرنامج العمل على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، انتظام صرف الرواتب، حماية العملة، وترشيد الإنفاق، ضمن ست أولويات تشمل التعافي الاقتصادي، تحسين الخدمات، وتعزيز الحوكمة.

عقد مجلس القيادة الرئاسي برئاسة رئيس المجلس د. رشاد العليمي اجتماعاً في الرياض لمناقشة الأوضاع الاقتصادية والإنسانية وتداعيات الحرب الأمريكية الإسرائيلية - الإيرانية على الإمدادات، وأكد أهمية الحفاظ على سعر العملة وصرف الرواتب واستمرار الواردات، وأشاد بالدعم السعودي، بما في ذلك تقديم 1.3 مليار ريال سعودي لدعم الرواتب وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

أقر اجتماع حكومي في العاصمة المؤقتة عدن، برئاسة وزير الكهرباء والطاقة عدنان الكاف، بدء توريد إيرادات مؤسسة الكهرباء في محافظة لحج إلى حساب البنك المركزي اعتباراً من 17 مارس، في خطوة تهدف إلى توحيد مسار الإيرادات وتعزيز الرقابة المالية والحوكمة. وناقش الاجتماع آليات تنظيم عمليات التحصيل بما يمنع أي تصرفات خارج الأطر القانونية، مع التأكيد على التزام جميع الفروع بهذه الإجراءات.

استأنفت الحكومة اليمنية، في عدن، مشاورات المادة الرابعة مع صندوق النقد الدولي، بعد توقف دام أربعة أشهر نتيجة الاضطرابات السياسية والعسكرية في المناطق الشرقية والجنوبية. وتهدف هذه المشاورات إلى تقييم الوضع الاقتصادي الراهن، وتحديث برنامج الإصلاحات الشامل.

البنك المركزي اليمني في عدن:

ناقش مجلس إدارة البنك المركزي اليمني في العاصمة المؤقتة عدن، برئاسة المحافظ أحمد غالب، أزمة شح السيولة في الأسواق، وأقر حزمة إجراءات فورية وقصيرة ومتوسطة الأجل لمعالجتها، مع التأكيد على مواصلة السياسات الاحترازية لتعزيز استقرار سعر الصرف وكبح التضخم، واستخدام كافة الأدوات النقدية والإدارية والقانونية لتحقيق الاستقرار المالي.

السلطات المحلية في المحافظات:

أعلنت السلطة المحلية في حضرموت إعادة تشغيل ميناء الشحر بعد ثلاثة أشهر من الإغلاق، عقب قرار رئاسي قضى بإغلاق أربعة موانئ مخالفة بهدف توحيد الأوعية الإيرادية. وأوضحت السلطة أنها ستعمل على حل أي إشكالات قد تواجه نشاط الميناء، سواء المتعلقة بالبنية التحتية أو الإجراءات التشغيلية.

مكتب الصناعة والتجارة في محافظة تعز يقول إنه ضبط 227 مخالفة تموينية وتجارية خلال الربع الأول من عام 2026، شملت قضايا الغش التجاري والمغالاة في الأسعار وبيع سلع منتهية الصلاحية، وتمت إحالة 197 قضية منها إلى النيابة.

السلطة المحلية في محافظة أبين تعمم على المواطنين والسائقين بالإبلاغ عن أي نقاط جبليات غير قانونية أو حالات ابتزاز عبر الأرقام المخصصة للعمليات المشتركة، وذلك بعد توجيه محافظ المحافظة بإيقاف نقاط الجبليات غير القانونية في المحافظة وإحالة المخالفين إلى نيابة الأموال العامة.

2. المستجدات المتعلقة بيئة الأعمال والقطاع الخاص اليمني

أكد رئيس الحكومة اليمنية شائع الزنداني حرص الحكومة على بناء شراكة حقيقية مع القطاع الخاص تقوم على الشفافية والثقة المتبادلة، والاستماع إلى التحديات التي يواجهها والعمل على إيجاد حلول عملية تدعم الإنتاج والاستثمار وتخفف الأعباء عن المواطنين. وأوضح الزنداني، خلال أمسية رمضانية في العاصمة المؤقتة عدن بمشاركة وزير الصناعة والتجارة محمد الأشول وقيادة الغرفة التجارية والصناعية بعدن وعدد من ممثلي القطاع الخاص، أن الحكومة تنظر إلى القطاع الخاص بوصفه شريكاً أساسياً في جهود التعافي الاقتصادي وإعادة البناء وتحريك عجلة التنمية وتوفير فرص العمل. وأشار إلى أن الحكومة تعمل وفق برنامج إصلاحى يهدف إلى تحسين بيئة الاستثمار وتبسيط الإجراءات وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي ومعالجة الاختلالات التي أثرت على النشاط الاقتصادي خلال السنوات الماضية، مؤكداً أهمية توحيد الجهود بين الدولة والقطاع الخاص لمواجهة التحديات

أكد وزير الصناعة والتجارة محمد الأشول أن إعداد سياسة وطنية لتنمية الصادرات أولوية لدعم التعافي الاقتصادي وتعزيز النمو وخلق فرص عمل، مشدداً على أهمية الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص. جاء ذلك خلال اجتماع لجنة إعداد السياسة في عدن، بمشاركة الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وجهت وزارة الصناعة والتجارة، تعميماً لمكاتبها في المحافظات الواقعة ضمن نفوذ الحكومة المعترف بها دولياً بضرورة تكثيف الرقابة الميدانية وضبط المنشآت التجارية غير الملتزمة بوضع القوائم السعرية على السلع والخدمات. وشددت الوزارة على تفعيل المادة (8) من قانون حماية المستهلك التي تلزم التجار بإشهار الأسعار بشكل واضح.

وزير النقل محسن حيدرة العمري يقول أن وزارة النقل وجهت تعميماً إلى خطوط ووكلاء الشحن تعترض فيه على فرض ما يسمى برسوم «مخاطر الحرب» على البضائع المتجهة إلى الموانئ اليمنية، مؤكداً أن هذه الموانئ آمنة وبعيدة عن مناطق التوتر ولا يوجد ما يبرر فرض هذه الرسوم. وجاء هذا التوضيح بعد شكاوى عدد من التجار والموردين بشأن فرض مبلغ يصل إلى 3000 دولار على كل حاوية، بما في ذلك شحنات وصلت إلى الموانئ قبل الثاني من مارس.

أعلنت الهيئة العامة للموانئ السعودية «موانئ» عن تدشين خدمة الشحن الجديدة RSX، التي تشغلها شركة «Marsa Ocean Shipping»، ضمن عمليات ميناء جدة الإسلامي، في خطوة تهدف إلى تعزيز تنافسية الموانئ السعودية، وتسهيل حركة التجارة الدولية، ورفع كفاءة الأداء التشغيلي. وترتبط الخدمة الجديدة ميناء جدة الإسلامي بثلاثة موانئ إقليمية هي: عدن والحديدة في اليمن، وجيبوتي، بطاقة استيعابية تصل إلى 372 حاوية قياسية، بما يسهم في تعزيز الربط الملاحي وتدفق السلع بين هذه الموانئ.

3. أخبار ذات طابع إنساني وتنموي واقتصادي:

أعلنت الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً حصولها على موافقة المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) التابعة للبنك الدولي للاستمرار في نافذة تمويل المناطق المتضررة من النزاعات، بما يتيح تمويلاً إضافياً يصل إلى 400 مليون دولار. جاء ذلك خلال مشاورات في عدن برئاسة وزيرة التخطيط أفراح الزوبة لمناقشة إطار الشراكة (2026-2030)، حيث أكدت التوجه نحو تعزيز بناء المؤسسات والخدمات والتعافي الاقتصادي. من جهته، أوضح البنك الدولي أن إجمالي التزاماته لليمن (2022-2025) بلغ 1.6 مليار دولار، مع استمرار الدعم، بعد تنفيذ مشاريع وفرت أكثر من 23 مليون خدمة صحية ومياه لنحو 3 ملايين مستفيد.

أفادت مصادر اقتصادية بارتفاع أسعار سلع مستوردة من الصين بنسبة 30-40 بالمائة، يعزوها تجار إلى زيادة تكاليف الشحن والتأمين، بينما يشير متابعون إلى أن معظم السلع من مخزون قديم، ما يرجح وجود ممارسات استغلالية لرفع الأسعار. ودعت أوساط اقتصادية إلى تشديد الرقابة على الأسواق والتحقق من تواريخ الاستيراد لمنع الفوضى السعرية وحماية المستهلك.

مقتل رجل الأعمال جلال الورافي في منطقة الحوبان في تعز برصاص مسلحين تابعين للحوثيين.

حدّرت الأمم المتحدة من تفاقم أزمة الجوع في اليمن، مؤكدة أن أكثر من 18 مليون شخص يواجهون خطر انعدام الأمن الغذائي خلال عام 2026، بينهم 18.3 مليون في مستويات حادة، مع احتمال تدهور الأوضاع إلى مجاعة في بعض المناطق الأكثر هشاشة، ووفقاً لتقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) أن نحو 41 ألف شخص يعانون بالفعل من مستويات كارثية من الجوع، في ظل تدهور مستمر وانتقال بعض المناطق إلى مراحل طوارئ أعلى. كما لفت إلى أن 2.2 مليون طفل دون الخامسة بحاجة إلى علاج عاجل من سوء التغذية، إلى جانب 1.3 مليون امرأة حامل ومرضعة يواجهن مخاطر صحية خطيرة. وحدّرت الأمم المتحدة من أن نقص التمويل وتقييد الوصول الإنساني يجبران الجهات الفاعلة على تقليص المساعدات المنقذة للحياة، داعية إلى تحرك عاجل لتأمين التمويل وضمان وصول المساعدات، بالتزامن مع إطلاق خطة إنسانية لجمع 2.16 مليار دولار لدعم 12 مليون شخص، مع إعطاء الأولوية للأشد تضرراً.

أعلنت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) تلقيها منحة يابانية جديدة بقيمة 5.3 مليون دولار لدعم اللاجئين والنازحين داخلياً والمجتمعات المضيفة في اليمن، خاصة المتضررين من الفيضانات، بما يساهم في تعزيز الاستجابة للاحتياجات الإنسانية العاجلة.

وضع مسؤولون يمنيون حجر الأساس لمشروع إعادة تأهيل رصيف مركز الإنزال السمكي «الدوكيارد» في مديرية المعلا بالعاصمة المؤقتة عدن، بتكلفة مليوني دولار، ضمن خطة لتطوير القطاع السمكي. ويُنفذ المشروع بتمويل من وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية عبر البنك الألماني للتنمية، كجزء من برنامج أوسع تتجاوز كلفته 35 مليون دولار لإعادة تأهيل ميناء الاصطياد السمكي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويشمل إنشاء رصيف بطول 64 متراً لتعزيز حركة قوارب الصيد.

توقع تقرير حديث لشبكة نظام الإنذار المبكر بالمجاعة (FEWS NET) تفاقم أزمة انعدام الأمن الغذائي الحاد في اليمن خلال الأشهر المقبلة وحتى نهاية الربع الثالث من عام 2026، مع بلوغ احتياجات المساعدات الغذائية ذروتها لنحو 16 مليون شخص خلال موسم الجفاف (يوليو-سبتمبر). وأوضح التقرير أن معظم المناطق ستظل في مستويات الأزمة أو أسوأ (المرحلة الثالثة من التصنيف (IPC) مع استمرار حالة الطوارئ (المرحلة الرابعة) في محافظات الحديدة وحجة وتعز، واحتمال تأثر مناطق أخرى خاضعة للحكومة مثل لحج والضالع وأبين وشبوة. وأرجع التقرير التدهور إلى استمرار تداعيات الصراع وتدهور الأوضاع الاقتصادية وارتفاع الأسعار وتراجع الدخل، مشيراً إلى أن المساعدات الطارئة التي يقدمها برنامج الغذاء العالمي تسهم جزئياً في تخفيف الأزمة، حيث يستهدف 1.6 مليون مستفيد في مناطق الحكومة، فيما لا تزال هذه المساعدات متوقفة في مناطق سيطرة الحوثيين منذ سبتمبر 2025، ما أثر على نحو 9.5 مليون شخص.

أعلنت الأمم المتحدة أن إجمالي التمويل الذي تم تلقيه لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن للعام 2026 بلغ 202.6 مليون دولار حتى 26 مارس، ما يمثل 9.4% فقط من إجمالي الاحتياجات، وفقاً لبيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA). وأوضحت البيانات أن إجمالي التمويل المقدم لليمن خلال الربع الأول من العام وصل إلى 221.2 مليون دولار، منها 91.6% عبر الخطة و8.4% خارجها، بدعم رئيسي من السعودية وسويسرا وألمانيا والمفوضية الأوروبية والبنك الدولي. وكانت الأمم المتحدة قد أطلقت مؤخراً نداءً لجمع 2.16 مليار دولار لتقديم مساعدات إنسانية لنحو 12 مليون شخص، إلا أن فجوة التمويل لا تزال كبيرة وتُقدّر بنحو 1.96 مليار دولار، أي ما يعادل 90.6% من إجمالي الاحتياجات.

أنهت بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة «أونمها» عملياتها رسمياً، في يوم 31 مارس 2026، تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم 2813، بعد استكمال نقل جميع مهامها المتبقية إلى مكتب المبعوث الأممي إلى اليمن (OSESGY).





وزارة الاتصالات الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي في صنعاء تقول بأن قطاع الاتصالات والبريد تكبد خسائر مالية كبيرة تجاوزت 6 مليارات و265 مليون دولار، كأضرار تراكمية مباشرة خلال 11 عامًا من الحرب، حتى مارس 2026.

4. متوسط أسعار الصرف في عدن وصنعاء خلال شهر مارس 2026م

أسعار صرف العملات

مقابل الريال اليمني

مارس 2026م

العملة	شراء	بيع
عدن		
 دولار أمريكي		1558
 ريال سعودي		410
صنعاء		
 دولار أمريكي		531
 ريال سعودي		140

5. أسعار السلع الغذائية واتجاهات السوق خلال مارس 2026م:



مدينة عدن (الطبعة الجديدة)



37,000 ريال

للدقيق الأبيض

سعر الكيس الواحد سعة 50 كجم في عدن بالطبعة الجديدة.



36.000 ريال

للدقيق الأحمر

سعر الكيس الواحد سعة 50 كجم في عدن بالطبعة الجديدة.



24,000 ريال

تكلفة عبوة الأرز سعة 10 كجم.



10.300 ريال

تكلفة عبوة السكر سعة 10 كجم.



20,500 ريال

سعر عبوة الزيت سعة 8 لتر في أسواق عدن.



مدينة صنعاء (الطبعة القديمة)



13,000 ريال

للدقيق الأبيض

سعر الكيس سعة 50 كجم في صنعاء بالطبعة القديمة.



11.800 ريال

للدقيق الأحمر

سعر الكيس سعة 50 كجم في صنعاء بالطبعة القديمة.



7,500 ريال

تكلفة عبوة الأرز سعة 10 كجم.



4.500 ريال

تكلفة عبوة السكر سعة 10 كجم.



8,500 ريال

سعر عبوة الزيت سعة 8 لتر في أسواق صنعاء.

6. متوسط أسعار الوقود والغاز المنزلي خلال شهر مارس 2026م:





يُعدّ مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي (SEMC) أحد أبرز منظمات المجتمع المدني في اليمن. تأسس المركز عام 2008، ويمتلك خبرة واسعة في تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية، وتفعيل المشاركة المجتمعية، ودعم المناصرة القائمة على الأدلة، وتطوير الإعلام، إلى جانب التمكين الاقتصادي والاجتماعي للشباب والنساء.

يسعى المركز إلى الإسهام في تحسين النظام الاقتصادي في اليمن وجعله أكثر شفافية وعدالة، من خلال تعزيز قيم الشفافية والحوكمة الرشيدة ومشاركة المواطنين في صنع القرار، ودعم تطوير قطاع إعلامي حرّ ومهني ومستقل، وتعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والشباب، والحد من آثار النزاع على مسارات التنمية، بما يساهم في تحقيق السلام المستدام.

اليمن تعز - حي الدحي



٢٣٩٢٠٦ -٤- ٠٠٩٦٧



www.economicmedia.net



economicmedia@gmail.com



@Economicmedia



Economicmedia